DAĞCI, Ş., "İslam Hukukunun Kaynağı Olarak Peygamberimizin Sünneti"
*el-Mecelletü'l-ilmiyyetü'l-muhakkemetü li-Riâseti'ş-Şuûni'l-Türkiyye* 1 (2021): 56-71

# İSLAM HUKUKUNUN KAYNAĞI OLARAK PEYGAMBERİMİZİN SÜNNETİ

# THE SUNNAH OF PROPHET MUHAMMAD AS THE SOURCE OF ISLAMIC LAW

**ŞAMİL DAĞCI**
PROF. DR.
ANKARA ÜNİVERSİTESİ / İLAHİYAT FAKÜLTESİ

**Öz**

Fıkıh ile usûl-i fıkhın sistematize edilmesi ve bu ilimlere dair detaylı teorik eserlerin telif edilmesi, Peygamberimiz dönemindeki uygulamalara (Kur'an-Sünnet bütünlüğüne) ve mücerret hukuk mantığına dayanılarak muahhar dönemde gerçekleşmiştir. Ancak İslam hukuk doktrinlerinin teşekkül ve tedvininde Kur'an'ın ve Peygamberimizin kavlî, fiilî ve takrîrî sünnetinin birinci derecede önemi olduğunu vurgulamak gerekir. Bu makalede İslam hukuku açısından Kur'an ve Sünnet bütünlüğünün önemi üzerinde durulacaktır.

**Anahtar kelimeler**: Kur'an, Sünnet, peygamber, İslam hukuku, tedvin, hukukun kaynakları, vahiy, şer'î hüküm.

**Abstract**

The systematization of fiqh and usul al-fiqh and the authorship of detailed theoratical works based on these knowledge, took place in the period that cames after Prophet Muhammad (saw), are based on the practices in the period of The Prophet (with the integrity of the holy Qur'an and Sunnah) and the logic of the abstract law. However, it should be emphasized that the holy Qur'an and Sunnah (the speeches, works and consents of Prophet Muhammad (saw) are of primary importance in the formation and compilation of the Islamic legal doctrines. This article will focus on the importnce of the integrity of the Qur'an and the Sunnah in terms of Islamic law.

**Keywords**: Qur'an, Sunnah, Prophet, Islamic law, codification, sources of Islamic jurisprudence, tradition, legislative authority.

**داغجي، ش.، "السّنّة النبويّة أحدُ مصادر الفقه"**
المجلّة العلمية المحكمة لرئاسة الشؤون الدينية التركية؛ 1 (2021): 56-71

# السّنّة النبويّة أحدُ مصادر الفقه

**شامل داغجي**
الأستاذ الدكتور
جامعة أنقرة / كلية الإلهيات

## الملخص

إن تأصيل الفقه وأصول الفقه بشكلٍ منظّم وكتابة المؤلفات النظريّة المفصّلة ظهرا في وقتٍ متأخر اعتمادا على التطبيقات في زمن النبي صلى الله عليه وسلم المشتملة على القرآن والسنة، واستناداً إلى منطق الفقه المجرد، لكن يجب التأكيد أن للقرآن ولسنة النبي صلى الله عليه وسلم القولية والفعلية والتقريرية الدرجة الأولى من حيث الأهمية في تأصيل الفقه الإسلامي وتشكّله وتدوينه. ستركّز في هذه المقالة على أهمية وحدة القرآن والسنة في الشريعة الإسلامية.

**الكلمات المفتاحيّة**: القرآن، السّنّة، النبي، الفقه، تدوين، مصادر الفقه، الوحي، الحكم الشرعي.

## المقدّمة

عُرّف الفقه باعتبار دلالته اللغوية بأنه "فهم غرض المتكلم من كلامه"،[1] أما باعتبار محتواه وجانبه الفقهي الخالص، فهو "معرفة المكلف بالأحكام الشرعية المتعلقة بحقوقه وواجباته المستنبطة من الأدلة التفصيلية".[2] وانطلاقاً من هذا التعريف يتحتّم القول بأن الفقه هو علم الحقوق والواجبات، والمقصود بـ"المكلّف" الوارد في التعريف، الإنسان المتصف بالشروط والصفات المطلوبة لتحمل تبعات الخطاب الإلهي، والمراد بـ "الحكمِ الشرعي"، خطاب الشارع المتعلق بأفعال المكلفين، وموقف المكلف تجاه الخطاب من حيث كونه وجوبًا أو تحريمًا أو ندبًا أو كراهة أو إباحة. وباختصار فإن مصطلح "الحكم الشرعي" يشرح علاقة الخطاب بالمخاطب وموقف المكلف من الحكم الشرعي من حيث الطاعة أو العصيان والنتائج التي بينها الشارع.[3]

## السّنّة النبويّة كأحد مصادر الفقه الإسلامي

فالفقه عبارة عن مجمَعِ أوامرٍ ونواهٍ شكّلتها سلطةٌ عليا تهدف إلى تأسيس نظامٍ اجتماعي وتوفير حياة كريمة للناس، فالدين الإسلامي يستند -في قوانينه الفقهية- إلى الأوامر الإلهية حول أمره للمكلف بأداء أفعال واجتناب أمورٍ وتصرفاتٍ معينة، وهذا يوضح كون صلاحية التشريع مختصة بأوامر الله عزّ وجلّ ونواهيه،[4] وإن مفهوم الأمر لا يقتصر على أداء المطلوب والابتعاد عن المنهيات وحسب، بل يشمل الخلق أيضاً،

1 عمر عبد الله، سلم الوصول إلى علم الأصول، مصر، 1956، ص 6.

2 تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي، جمع الجوامع، (بيروت، 2002)، ص 13. انظر أيضاً: محمد بن علي الحصكفي، الدر المختار شرح تنوير الأبصار، (دار الكتب العلمية، بيروت، 2002)، ص 11. أما التعريف المنسوب إلى الإمام أبي حنيفة (علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري، كشف الأسرار عن أصول البزدوي، (بيروت، 1994، 1025)، يركز على إدراك المكلف للحقوق والواجبات، "له" الواردة في التعريف تفيد الحق و"عليه" تعني الواجبات.

3 السبكي، المرجع السابق، ص 13؛ عبد الله، سلم، ص 8؛ حسين يوسف الشيخ، بحوث في أصول الفقه لغير الحنفية، (القاهرة، دون تاريخ)، ص 28؛ السبكي، المرجع السابق، ص 13.

4 المائدة، 50؛ الأنعام، 57؛ يوسف، 40. وقد صاغها الآمدي بقوله: "لا حاكم إلا الله ولا حكم إلا لله" انظر: سيف الدين الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، 41/1.

فهناك أوامر كونية وضعها الله للكائنات لنظام العالم المادي، أما التكليف الشرعي والأوامر الإلهية فتهدف إلى تنظيم الحياة الاجتماعية.

إنّ تطبيق القوانين الفقهية المتعلقة بالحياة الاجتماعية بكلّ وظائفها يتطلّب أربعة عناوين؛ آمرا يأمر وينهى، ومبلّغا، ومبيّنا وظيفته تبليغ الأوامر للمخاطَبين، ومكلّفا تخاطبه الأوامر، ويُطلَبُ منه أداؤها، ونواهي يُطلَبُ منه مراعاتُها أو الابتعادُ عنها. وهكذا يُسمى العنوانُ الأوّل شارعاً والثّاني رسولاً والثّالث مكلفاً (المحكوم عليه) والرّابع المأمور به. وهذه العناوين الرّئيسيّة الأربعة تُبلور المواضيع الأساسية لأصول الفقه. وإن أهم ما يلفت الانتباه هنا هو موضوع مصدرِ الأوامر ومشروعيتها، وبعبارة أخرى من أيّ جهة تستمدّ الأحكام الشرعية مشروعيتها، وتستند إلى الإرادة الإلهية أو الوحي الإلهي.

وكما هو مفهوم من التعريف فإنّ الأحكام الشرعية التكليفية (الأحكام الفقهية) أو قوالب الحياة الاجتماعية -من منظور آخر-تنظّم حياة المكلف الدينية، والدنيوية وتبيّن حدود حقوقه وواجباته، وعند تحليل الأحكام المتعلّقة بأفعال المخاطب بالحكم الشرعي من الناحية القانونية، يظهر لنا كونها إما آمرة تطلبُ فعل أمرٍ(آمرة)، أو ناهية تنهى عن شيء (ناهية)، أو مخيّرة بين الفعل والترك (اختياري)، وبناء على النتائج الفقهية المحددة للأفعال تكتسب أفعال المكلف اسماً وصفة فقهيّين.

فالفعل القانوني هو نتاج عمل إنسان، وله أهميّة من الناحية القانونية، ولا يقصد بالصفة القانونية موافقته للقانون، وإنّما حكم القانون على ذلك الفعل نفياً أو إثباتاً، ويجب التركيز على هذه الجزئية المهمّة، وهي أنّ القانون المعاصر يقتصر على أفعال الإنسان الداخلة في نطاق القانون، أما في الإسلام فإنّ كلّ تصرفات الإنسان وسلوكه قانونية وتندرج تحت أحكام القانون، وذلك لأنّ أفعال المكلف في الإسلام لها أحكام دينية وقانونية، ومعينة مسبقاً من حيث كونها فرضاً أو حراماً أو مباحة أو مكروهة أو مندوبة، وهكذا يكتسب فعل الإنسان الوصف الذي يناسبه من تصنيف الأحكام السابقة كالفعل الحرام أو الفعل المباح أو الفعل المكروه، وحسب الحكم المناسب للفعل بيّن الفقه عقوبة أو مكافأة دنيوية

أو أخروية.[5] كما أنّ الأفعال التي خيّر فيها الإنسان بين الفعل والترك، هي من المباحات، تدخل في هذا الحكم أيضاً.

إنّ الوحي يشكّل الإطار العام لعلاقة المكلف بالخطاب الشرعي، فالأنبياء رسلٌ مكلفون بتطبيق الأحكام الشرعية وتبيينها وتفسيرها وإرشاد الناس إلى العمل بها، وهكذا اختار الشّارع أنبياء من البشر لينظموا حياة الناس ويرشدوهم ويبلغوهم الأوامر والنواهي ويطلبوا منهم اتباعها، وتعد منظومة الأوامر والنواهي معياراً لتقييم أفعال الإنسان بالنفي أو الإثبات، وبما أنّ المعيار محدّدٌ مسبقاً، فالمطلوب من الإنسان هو موافقة هذه المعايير في أفعاله، فالدين الذي يتخذ الإنسان والإنسانية أساساً في كل أحكامه الموجهة إليه، يولي أهميّةً كبرى لموافقة أفعال هذا الإنسان وتصرفاته للأحكام الشرعية الدينية؛ وذلك لأنّ المكلف المتصف بشروط التكليف والمسؤولية سيأخذ ثوابه أو عقابه الأخروي كنتيجة لأفعاله، وبناء على طاعته أو عصيانه لأوامر الشارع ونواهيه، ويمكن اعتبار هذه العلاقة علاقة سبب ونتيجة، فالثواب والعقاب إيجابياً كان أو منفياً تعدّ نتيجة لفعل الإنسان من الناحية الدينية، وهكذا تتغيّر النتيجة حسب موافقة الفعل للمطلوب من الإنسان، وبعبارة وجيزة أخرى يمكن اعتبار علاقة الخطاب الشرعي بالمخاطب علاقة توافق بين الفعل والنموذج المطلوب.

---

[5] ولهذا السبب بينما لا يكافئ القانون المعاصر الأشخاص الملتزمين بالقوانين التي تحظر أموراً، يكافئ الله عبده المكلف الممتنع عن ارتكاب المحرمات والممنوعات عن وعي وإرادة لأنه عاش حريصاً على عدم الوقوع في الحرام وبقي في دائرة المباح عن إرادة ووعي، وبالإضافة إلى ذلك فإن هذا موضوع إيماني يعد سبب السعادة الأخروية، وهذا يحمي المكلف من التوترات النفسية في الحياة ويسهل تحقيق وتنفيذ العدالة في الدنيا، فكيف يمكن توضيح قضايا جنائية مجهولة الفاعل كالقتل والزنا والسرقة وغيرها حيث يقرّ الفاعل بذلك للقضاء ويطلب محاكمته وتنفيذ العقوبة به رغم عدم ملاحقته ومطالبته بالاعتراف إلا بالإيمان، إن هذه النماذج معروفة في المجتمعات الإسلامية حيث يعتقد المسلمون أن كل عمل في الدنيا خيرا أو شرا سيلقى جزاء يناسبه في الآخرة وأن كل عمل خير أو شر في الدنيا مهما بقي سرا له ما يقابله في الآخرة، كما أن هذا الإيمان يدفع المكلف لأن يكون مسؤولا مؤدياً للحقوق، وهذا ما يدخل في موضوع القانون ومعاملاته، وإن هذا الإيمان الفردي عندما يتحول إلى إيمان مجتمعي تسود الثقة بين الناس، وبعبارة قانونية أخرى يحافظ الجميع على النظام العام.

إنّ عبارة "استخراج الأحكام من المصادر الشرعية" الواردة في تعريف الفقه تأتي من مصطلحي "الاستدلال" و"الاستنباط"، ولا يعدّ القرآن الكريم والسنة فقهاً، بل يعتبران المصدر والمستند الأساسي للفقه.

إن استخراج الأحكام من الأدلة التفصيلية (الحكم-المصدر) ينتج عنه بشكلٍ طبيعيّ علم الفقه (الأدلة-الأحكام) ويتمحور حولهما ويكمل أحدهما الآخر، وبعبارة علم المنطق تنشأ علاقة "لازم غير مفارق" مبنية على أساسين، ونتيجةً للعلاقة الأصلية بينهما تطور هذا العلم من جانبين نظري وعملي، وصار نتيجة ذلك فرعين مختلفين أحدهما موضوعه الحكم، والآخر موضوعه الدليل.[6]

وتتناول الفروع الفقهية موضوعات الأحكام، أمّا أصول الفقه فيبحث في الأدلة، وإذا اقتضى الأمر بيان ذلك في جملة، فيمكن القول إنّ علم أصول الفقه يهتم بخطاب الشارع نحو أفعال المكلفين وموقف المكلف وحالته من هذا الخطاب، ونظراً لكونه يشكل دليلاً للأحكام، فإن مسألة المصدر تكوّن أحدَ أهمّ الموضوعات في أصول الفقه.

وقد قسّم علماء الأصول والفقهاء (حسب مراتبهم) مصادر الفقه الإسلامي -الأدلة الشرعية- إلى مصادر نصية إذا كانت تعتمد على النص، ومصادر اجتهادية إن كانت تستند إلى آراء الفقهاء واجتهاداتهم، وذلك انطلاقاً من مسألة ارتباط الفقه أو القانون بالنص، وبعبارة أخرى هل يستند الحكم إلى نص أو اجتهاد؟ وقد ذكر العلماء في كتب أصول الفقه الأصلية المصادر التي تعتمد على النص وهي القرآن والسنة، والمصادر المعتمدة على الاجتهاد وهي الإجماع والقياس والاستحسان والمصلحة المرسلة والعرف، وقد قام الأصوليون والفقهاء بدراسة الفقه الإسلامي ومصادره بدقة تامّة، ونظروا في كل التفاصيل والجزئيات وألفوا كتباً منهجية كثيرة في كلا المجالين، وحيث إنني لا أدعي تقديم ترتيبٍ جديدٍ للأدلة، فسيقتصر عملي في هذا البحث على الإخبار بالمعلوم وتحصيل الحاصل وتكرار الموجود.

[6] مصطلح "الأدلة" يقصد به أصول الفقه، ومصطلح "الأحكام" يراد به الفروع الفقهية.

إنّ تدوين الفقه وأصوله؛ وتأصيله بشكل ممنهج نتاج مرحلة تاريخية بدأت منذ عهد النّبي صلّى الله عليه وسلّم، ذلك لأن الفقه مع ما يحمله من أصول لم يكن -ولا ينبغي أن يكون-، يتصف بمزية التدوين والتأصيل في عهد النبوة كما هو الحال في العصور المتأخرة. وذلك لأنّ أصل أصول الأحكام الشرعية القرآن الكريم، لم ينزل على النبي صلى الله عليه وسلم جملة واحدة، بل نزل حسب مقتضى الأحوال الاجتماعية منجماً في اثنتين وعشرين سنة، فكلُّ آية نزلت على النبي عليه الصلاة والسلام دوّنها كتبة الوحي وبُلّغت للصحابة وطبّقوها في حياتهم وفق ما احتوته من أحكام فردية أو اجتماعية،[7] وهذا يعني أن نزول الوحي والعمل به كانا متزامنين، وقد تولّى النّبي صلى الله عليه وسلم خلال فترة النبوة -في اثنتين وعشرين سنة- تبليغ الوحي كما أنزل للمخاطبين به، وفَسّر الوحي وبيّنه بأقواله وأفعاله وتقريراته. وهكذا نشأ جيل حيويٌ في زمن النبوة عايش نزول الوحي مع النبي صلى الله عليه وسلم، وصار باتخاذه السنة مركزاً، وقدوة للأجيال اللاحقة، ولهذا السبب فإن السنة المعتمدة على الوحي في أصلها لا تشمل المسلمين في عهد النبوة فحسب، بل يجب فهمها على أنها نمط حياة يعمّ ويُلزم كل المسلمين إلى يوم القيامة.

إنّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم بيّن أحكام القرآن الكريم وأوامره ونواهيه بشكلٍ واحدٍ وترك للصحابة بشكل عامٍ فهم المقصود من صيغة الأمر، الوجوبَ أو الندب أو الإباحة، والمراد من صيغة النهي التحريم أو الكراهة. إن النبيَّ صلى الله عليه وسلم حين بيّن الأوامر والنواهي، وحين بلّغ الإسلام، لم يتّبع في تبليغه أسلوب الفقهاء في التعداد والتقسيم، بل أوضح المبادئ الأساسية، وقدّم مثالاً لمنهج الحياة الفعلي المُبسط لكل المسلمين إلى يوم القيامة. فالنبي صلى الله عليه وسلم كما نرى بيّن بشكل عام كيفية أداء العبادات وطرق المعاملات والخطوات الفقهية، ولم يفصل بأقواله وأفعاله شروط انعقاد أو صحة عقد أو معاملة تجارية بشكل نظري ولم يفصل كذلك شروط وأركان عبادة ما.

[7] لا تعني تلاوة القرآن الكريم قراءته فقط وإنما تفيد العمل به أيضاً وذلك لأن معنى التلاوة متابعة الشيء فتلاوة القرآن تطلق على فعل تطبيق الآيات المقروءة والعمل بمقتضاها.

إنّ تأصيل الفقه وأصول الفقه بشكل منظم وظهور المؤلفات النظرية المفصلة حدثا في وقتٍ متأخر اعتماداً على التطبيقات في زمن النبي صلى الله عليه وسلم المشتملة على القرآن والسنة، واستناداً إلى منطق الفقه المجرد، لكن يجب التأكيد أنّ للقرآن ولسنة النّبي صلى الله عليه وسلم القولية والفعلية والتقريرية الدرجة الأولى من حيث الأهمية في تأصيل الفقه الإسلامي وتشكّله وتدوينه.

فالآيات التي نزلت بالتّدريج على نبينا عليه الصلاة والسلام طبقها النبي صلى الله عليه وسلم وفق منهج التدرّج أيضاً، وعلى سبيل المثال نذكر هذا المثال اللافت للانتباه من حيث إظهاره تغيّر كيفية أداء الصلاة، عن زيد بن أرقم قال: إنا كنّا لنتكلّم في الصلاة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم يكلم أحدنا صاحبه بحاجته، حتى نزلت: ﴿حافظوا على الصلوات، والصلاة الوسطى، وقوموا لله قانتين﴾ [البقرة، 238/2]، "فأمرنا بالسكوت"، فقد علَّم النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه عدم الكلام في الصلاة. مثال آخر: سلَّم ابن مسعود على النبي صلى الله عليه وسلم وهو في الصلاة، فقال له النبي عليه الصلاة والسلام بعد انتهائه من الصلاة: "وعليكم السّلام"، ثم بيّن سببَ عدم ردّه أثناء الصلاة بقوله: "إنّ الله عز وجل ـ أحدث في الصلاة أن لا تكلموا إلا بذكر الله، وأن تقوموا لله قانتين"، فأخبرهم بأنّ الله يأمرهم بعدم الحديث في الصلاة.[8]

تعدّدت أساليب بيان النبي صلى الله عليه وسلم للقرآن، فكان منها البيان القولي والكتابي والفعلي، ونذكر مثالاً على البيان القولي؛ آية من سورة الأنفال تأمر بالاستعداد للأعداء ﴿وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة...﴾ [الأنفال، 60/8]، فقد فسّر النبي صلى الله عليه وسلم "القوة" في الآية بمعنى واسع، فقال: "ألّا إن القوة الرمي"، ومن خلال هذا يمكن القول إن الرمي في الماضي كان بالسهم والمدفع والبندقية، واليوم بالرؤوس النووية. وربما تكون القوة غداً شيئاً آخر.[9]

نذكر مثالاً آخر للبيان القولي، قول الله تعالى في سورة الأنعام: ﴿وآتوا حقه يوم حصاده﴾ [الأنعام، 141/6]، فالآية تدل على وجوب الزكاة في

[8] عبد العظيم، جواد فياض الصوفي، تيسير الوصول إلى المختار من علم الأصول، (القاهرة، 1963)، ص 6.

[9] الصوفي، تيسير الوصول، ص 6.

المحصولات الزراعية، لكنها لا تبين نصاب الزكاة ومصاريفها، فبيّن النبي صلى الله عليه وسلم النسبة الواجبة في أنواع المحصولات بشكل مفصل.

ومن جانب آخر، فإنّه من المعلوم أنّ النّبي صلى الله عليه وسلم أرسل رسائل وكتباً تحتوي تعليمات وأوامر للصحابة والولاة الموظفين في الولايات كافة. منهم علي وعمرو بن حزم، ومن هذه التعليمات مقدار الدية والضمان وزكاة الأموال المنقولة وغير المنقولة، كلّ هذه أمثلة على البيان المكتوب للنبي صلى الله عليه وسلم.[10]

وهناك حالاتٌ بيّنها النبي صلى الله عليه وسلم بشكلٍ مفصلٍ، على سبيل المثال: السجدة في الصلاة؛ وضّحها فعلياً بنفسه، فهي تكونٌ بوضع الجبهة والأنف واليدين والركبتين وأصابع القدمين على الأرض.[11]

إنّ صلاة النبي صلى الله عليه وسلم وحجه فعليّاً يبين لنا كيفية الصلاة والحج، كما شرح النبي صلى الله عليه وسلم أنصبة الزكاة ومقاديرها، وهذه الأفعال تشكّل أمثلة على البيان الفعلي للنبي عليه الصلاة والسلام، فأحاديث النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله التعليمية التفسيرية هي في الأساس تأكيد للآيات المجملة الواردة في الموضوع (بيان تقريري) وبيان تفسيري للآيات المجملة والمشكلة المحتاجة إلى تفسير وبيان بسبب كونها غامضة. وعلى سبيل المثال:

إنّ أحاديث "صلّوا كما رأيتموني أصلي"[12] و"خذوا عني مناسككم"[13] و"صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته"،[14] هي بيان تقريري وتفسيري لهذه الآيات ﴿وأقيموا الصلاة﴾ [البقرة، 110/2؛ النساء، 77/4، 103؛ الحج، 78/22؛ يونس، 87/10؛ النور، 56/24]، ﴿وأتمّوا الحج والعمرة لله﴾ [البقرة، 196/2]، و﴿فمن شهد منكم الشّهر فليصمه﴾ [البقرة، 185/2]

ونظراً لأهمية هذا الجانب؛ أشعر بضرورة تكراره، فأقول إنّ تفاصيل بيان النبي صلى الله عليه وسلم في موضوعات -سوى جوامع الكَلم والأمور التعبدية والثابتة غير القابلة للتغير -تُركت لفهم المسلمين السليم

10 الصوفي، المرجع السابق، ص 6.
11 الصوفي، المرجع السابق، ص 6.
12 البخاري، الأذان، 18، 60.
13 النسائي، مناسك، 220.
14 النسائي، الصيام، 8.

حسب ظروف زمانهم ومكانهم، واكتفى النّبي عليه الصلاة والسلام بتوضيح القواعد والمبادئ العامة، وهكذا تَمَيَّزَ بيانُ النبي صلى الله عليه وسلم بتسهيل فهمِ القرآن وتطبيقه وإحاطته بثقافات المسلمين المختلفة إلى يوم القيامة، وهذه الحالة تنبع من طبيعة القرآن والسنة.

وقد عرّف علماء أصول الفقه "السُّنة" بناء على خصائص بيان النبي صلى الله عليه وسلم السابقة فقالوا: "ما صدر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم غير القرآن من قولٍ وفعلٍ وتقريرٍ".[15]

وقد أضاف المؤلّفون والمصنفون للشروح على كتاب التحرير في أصول الفقه لكمال الدين بن الهمام على هذا التعريف عبارةَ "ألا يكون ما صدر من الأمور الجبلية مما ليس من الأمور الطبيعية"،[16] وذلك لتمييز الفرق بين الأحكام الثابتة بالسنة والأحكام الثابتة بالقرآن، وبيان أنّ ما ثبت بالسنة دليل ملزم ويجب تبليغه، وبما أن المبلغ هو النبي عليه الصلاة والسلام، في السفر والأكل والشرب والزواج وسائر الأمور الجبلية، وجب تفريق ما صدر عنه بحكم طبيعته البشرية وما صدر عنه لكونه نبياً مبلغاً.

إذاً من أين حصل النبي صلى الله عليه وسلم على مهمة البيان؟ وبعبارة أخرى ما هو مصدر السلطة الملزمة للسنة؟ هل كان النبي عليه الصلاة والسلام يُخبر بهذه العلوم المفيدة للأحكام القطعية نتيجة قناعاته وآرائه الشخصية؟ حاشا ذلك، إن هذا الموضوع هو يستحق البحث والدراسة.

إنّ السُّنة تستمدّ سلطتها العليا من القسم الثاني لمظهري الوحي، وهو الوحي غير المتلو، فالوحي النازل على النبي صلى الله عليه وسلم لم يقتصر على القرآن وحسب، بل أخبر النبي صلى الله عليه وسلم بنفسه أنه يتلقى وحياً غير القرآن، حيث قال مؤكداً ذلك: "إني أوتيت الكتاب ومثله معه"،[17] وقد عُرّف الوحي بأنه: "تلقّي النبي صلى الله عليه وسلّم لحقيقة

---

15 طه عبد الله الدسوقي، أصول الفقه، (القاهرة، 1957)، ص 77.

16 محمد أمين (ابن أمير باديشاه)، تيسير التحرير على كتاب التحرير، (مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، 1351)، 3/19-20، الدسوقي، سبق ذكره، ص 77.

17 الترمذي، العلم، 10؛ ابن ماجه، المقدمة،2؛ أبو داود، السنة 6؛ الدارمي، المقدمة، 49.

إخبارية[18] وإنشائية[19] خارجة عن كيانه ليس له من سبيل إلى دفعها عنه أو جلبها إليه".[20] وبناءً على هذا التعريف:

أ- بما أنّ مهمة الوحي نقل الأوامر إلى النبي صلى الله عليه وسلم ليس إلّا، فما يخبر به النبي عليه الصلاة والسلام من أمور تستند إلى الوحي لا يقولها من تلقاء نفسه، بل يتلقاها من الله تعالى، وفي إطار هذا الوحي يجب فهم السنة الملزمة.

ب- لأنّ مسألة الوحي خارجة عن إرادة النبي صلى الله عليه وسلم، فليس للنبي صلى الله عليه وسلم دورٌ في نزول الوحي أو عدم نزوله، ولا معرفة له بزمن نزوله ومكانه، ولا طلب نزوله أو عدمه.

ت- بما أنّ الوحي لا يدرك بالحواس أو بالتجربة؛ فإن الوحي يستند في مصدره إلى وسيلة اتصال حيث إنّها خاصة بين مرسل الوحي ومستقبله، والأحكام الشرعية موجهة للعقلاء حيث إنّها تدرك بالعقل، فالمخاطب بالوحي الإلهي هو الإنسان العاقل، ولهذا السّبب فإن دين الإسلام المستند إلى الوحي لا يحتوي على أوامر ونواهٍ تتناقض مع مبادئ العقل والمنطق، كما يمكن أن يتضمن أوامر تتجاوز حدود العقل والمنطق، وهذا يتطلب أن نعتبره "فوق العقل" وليس "خارج العقل"، ويجدرُ بنا القول: إن الدخول في الإسلام أمر يحبّبه العقل السّليم ويتوصل الإنسان من خلاله للرّاحة والسّكينة، حينما يعمر الإيمان قلبه.

ث- رغم استناد القرآن والسنة إلى الوحي فإنّ ممّا لا شكّ فيه أنّ هناك فرقاً بينهما، فالقرآن الكريم أوحي لفظاً ومعنًى، ولهذا لا يجوز نقله بالمعنى دون اللفظ، لأنه كل متكاملٌ بلفظه ومعناه جميعاً وليس لفظاً أو معنًى فقط. أما السُّنة المُستمَدَّة من الوحي؛ فإنّ أهم فرق يميزها من القرآن أنّ ألفاظها ليست وحياً، فأفعال النبيّ صلى الله عليه وسلم الجبلية في حياته اليومية كالنوم والجلوس والسفر والأكل والشرب، وأفعاله المعتمدة على التجربة والمشاهدة في

18 المخبر عن واقعة.

19 الأوامر والنواهي.

20 سعيد رمضان البوطي، بحث غير مطبوع في ندوة دولية نظمها وقف أنصار حول السنة تاريخها ... في إسطنبول، ص 2.

أمور الحياة كالتجارة والتداوي؛ تدلّ على الإباحة،[21] فالقرآن وحيٌ بلفظه ومعناه، ولذلك يسمى "الوحي المتلوّ"، أما السنة فمعناها وحيٌ دون لفظها، وتسمّى "الوحي غير المتلوّ".

رغم أنّ السنة وحي غير متلو فإنها ملزمة التطبيق والاتباع للمسلمين كالقرآن، وليس من الصواب مناقشة موضوع السنة وأنها وحي أم لا، لأن ادعاء كون السنة – التي تشكل التطبيق العملي الفعلي لأحكام القرآن- أنّها لا تستند إلى الوحي يتنافى مع مبادئ المنطق، وذلك لأنّ قبول مسألة وحي الله إلى النبي صلى الله عليه وسلم يوجب -بالضرورة والمنطق- قبول ارتباط السنة بالمصدر ذاته، فنحن، المؤمنين، نعتقد بأنّ القرآن وحي من الله اعتماداً على إيماننا القطعي بكلام النبي صلى الله عليه وسلم وإخباره لنا بذلك، فالشكّ أو التردّد تجاه السنة ينتهي إلى القرآن في نهاية الأمر، ولهذا يجب علينا فهمُ القرآن والسنة ضمن وحدة متكاملة، فالإيماء أو الإيحاء إلى كون أحدهما يناقض الآخر أو يحوي تناقضات تجاه الآخر توجّهٌ لا قيمة له، لأن السُّنة تدلّ على تبليغ الإسلام كاملاً؛ وهو جزءٌ من رسالة النبي صلى الله عليه وسلم، ولا يمكن التفكير بأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يؤدِّ حق هذه الأمانة كما أُمر، فاتّصاف النبي عليه الصلاة والسلام بالعصمة يوجب حفظه من الكذب وأن أقواله وأفعاله حقٌّ وصدقٌ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم معصوم ومحفوظ في آن واحدٍ.

ومن هذا الجانب فإنّ تصديق نبوّته صلى الله عليه وسلم يوجب اتباع سنته وما أنزل عليه من الوحي، فعبارة "أؤمن بالقرآن كتاباً مقدساً ولكن لا أؤمن بمحمّدٍ"، أو ما شابهها من المواقف والعبارات، يتناقض مع الإيمان بالدين الذي أتى به النبي صلى الله عليه وسلم، لأن من لا يؤمن بنبوة النبي صلى الله عليه وسلم لا يؤمن بكون القرآن وحياً أُوحي إليه.

وبما أنّ المبدأ الضروري للدين بالنسبة إلى النبي صلى الله عليه وسلم هو تبليغ الدين كما أمر الله وتطبيقه بشكل محسوس بأقواله وأفعاله وسلوكه، فقد بذل علماء الإسلام بكل دقة وإخلاص جهوداً عظيمة في نقل أقواله وأفعاله وتصرفاته وسكتاته وزمانه ومكانه وسببه.

[21] حسب الله، ص 69-70.

إنّ نقل حياة النبي صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا دون أن تختلط بالخرافات له أهمية كبيرة؛ لأن نبينا عليه الصلاة والسلام هو آخر الأنبياء، وديننا آخر دين موحى به من الله لكل البشرية إلى يوم القيامة، والله عز وجل تكفل بحماية هذا الدين وحفظه إلى يوم القيامة بعنايته، بمن يدافع عنه ويذب عنه المخاطر في كل الأحوال.

إنّ نقل الأحكام الإسلامية الأساسية له طريقان: متواترٌ وآحاد، فالقرآن كلّه وجُلُّ الأحاديث غير المشكوك في ثبوت صحتها من المتواتر، أمّا ما رواه راوٍ ثقة أو راويان في أحد طبقاته فيعد من الآحاد. ولهذا تم تصنيف مصادر الدين الإسلامي المعتمدة على النص إلى قسمين: القرآن والسنة، والقرآن الكريم وحي إلهي مباشر من الله عز وجلّ.

ومن جانبٍ آخر هناك آيات كثيرة تؤكد تكليف النبي عليه الصلاة والسلام مكلفاً بتبليغ القرآن وبيانه،[22] وتأمرنا بالإيمان بالله وبرسوله صلى الله عليه وسلم،[23] وبطاعته وطاعة رسوله،[24] وآيات أخرى تأمرنا بمحبته وطاعته: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [آل عمران، 31/3]، وآيات أخرى تأمرنا باتّباعه واتّخاذه قدوةً: ﴿ولكم في رسول الله أسوة حسنة﴾ [الأحزاب، 33/21]، وآيات تأمرنا بالعمل بكلّ ما أتى به: ﴿وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا﴾ [الحشر، 7/59]، وآيات تدلّ على أن النّبي صلى الله عليه وسلم لا يتحدث من تلقاء نفسه: ﴿وما ينطق عن الهوى إن هو إلّا وحي يوحى﴾ [النجم، 3/53–4]، كما أن هناك آيات تدل على عدم إيمان من لم يحكِّموا الرسول ويرضوا بحكمه صلى الله عليه وسلم: ﴿فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليما﴾ [النساء، 65/4]، وأنه لا اختيار للناس فيما قضى الله ورسوله: ﴿وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم﴾ [الأحزاب، 36/33]، فهناك تهديد ووعيد لمن يخالف أوامر الرسول عليه الصلاة والسلام: ﴿فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم﴾ [الأحزاب، 36/33].

---

[22] النحل، /1644.

[23] النساء، /4136.

[24] آل عمران، 3/32؛ النساء، /459.

الإيمان بالله يوجب الإيمان برسوله، والإيمان بالرسول يقتضي اتّباعه، كما أن الإيمان بالرسول يقتضي الإيمان بالله، حيث نعلم أوامر الله ونواهيه عن طريق الكتاب الذي بلغه الرسول صلى الله عليه وسلم.

فمن لا يؤمن بصدق الرسول هل يؤمن بقداسة الدين الذي بلغه هذا الرسول؟ ومن هذا المنطلق فإن الشكّ في النبي يعدُّ قرينة على الشكّ في الإرادة الإلهية، وهذا يزعزع الإيمان، بل يُخرِج صاحبه من دائرة الإسلام.

وقد أخذتُ في الحسبان هذه الأمور وركّزت على حجية السُّنة مستدلاً بالقرآن، وبيّنت أنّ ما ثبت بالسُّنة هو دينٌ يجب الإيمان والعمل الكامل به، ولم أتطرق إلى التفاصيل الدقيقة حول السنة المدروسة في كتب أصول الفقه.

وذلك لأننا نواجه بين الحين والآخر وبشكل ممنهج ومقصود، ادّعاءاتٍ لا أصل لها تزعم أنّ حديث النبي صلى الله عليه وسلم وسنته غير ملزمة ولا يجب اتباعها، وإذا كانت السنة والأحاديث -حسب ادعاءات المستشرقين- لم تدون حتى منتصف القرن الثاني الهجري وذلك بقيام علماء من أهل اختصاصات مختلفة باختلاق الأحاديث وإسنادها إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فكيف نستطيع أن ندفع حُججَ هؤلاء، خاصّة وأنّ أحاديث النّبي صلّى الله عليه وسلّم لم تُدَوَّن منذ وفاته حتّى القرن الثّاني الهجري؟ يمكننا القول: من الحقائق المعروفة في تاريخ الحديث الشريف أنّ هناك أحاديث موضوعة نُسبت إلى النبي صلى الله عليه وسلم، لكنّ علماء الحديث لم يكتفوا بنقل نصوص الحديث، بل تفحصوا كيفية النقل ودقّقوا في الرواة وأحوالهم وبيّنوا صحيح الحديث من سقيمه وموضوعه من صحيحه، وبذلوا في ذلك جهوداً كبيرة وألفوا كتباً حَوَت تلك الجوانب كلها.

هذا؛ وإن الاهتمام البالغ بأسانيد الحديث الشريف وروايته ميزة لا توجد في أي مجتمع آخر سوى المسلمين، وهي خصوصية للإسلام الحنيف تدل على الصدق والأصالة، وقد عبّر عنها العلماء بقولهم: "خصيصة فضيلة من خصائص هذه الأمة "[25]، ومن هذا الجانب فإنه من

[25] أحمد بن علي الخطيب البغدادي، شرف أصحاب الحديث، (تحقيق: محمد سعيد خطيب أوغلي، أنقرة، 1972)، ص 75-76.

الطبيعي أن نعتبر الأحاديث الصحيحة والحسنة دليلاً ذا قيمة، ولا يلتفت إلى الأحاديث الموضوعة.

إنّ الأوامر والنواهي الإلهية تخاطب عقولنا؛ ونحن نتدبّر هذه الأوامر والنواهي، لكنها تحتاج إلى ناقل، وبعبارة أخرى فهي تتعلق بالنبوة؛ فإنكار حجية الأحاديث يؤدي إلى الشك في تبليغ النبي صلى الله عليه وسلم القرآن، وهذا ما لا يجرؤ مسلم عاقلٌ على قوله، فالإيمان بالسنة جزء من الإيمان بالنبوة.

وإنّ حبّنا للنبي صلى الله عليه وسلم ليس لهويته البشرية أو مزاياه الشخصية العالية، بل لأنه ممثل ومبلغٌ للوظيفة العالية، نعم إن النبي صلى الله عليه وسلم بشر مثلنا، لكنه آخر الأنبياء الذين تلقوا الوحي من الله. أُنهي كلمتي بآية تتعلق بالموضوع يقول الله تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ وَمَلائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب 56/33]، أسأل الله أن ينير قلوبنا بحبه وحب رسوله صلى الله عليه وسلم، أحييكم بتحية الإسلام، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

**الخاتمة**

ممكن أن نلخص مقالتنا بأن الإيمان بالنبي صلى الله عليه وسلم لا يقتصر على التسليم والاعتقاد بأنه ناقل للقرآن إلى الناس فحسبُ، لأن هذا ما يقتضيه العقل قبل الوحي بل الإيمان بالنبي يتعدى ذلك، وباختصار فإن كلا من طاعة النبي ومحبته جزءٌ لا يتجزأ من الإيمان؛ لأنه يستحيل قبول دعوة النبي صلى الله عليه وسلم دون محبته، وقد أخبرنا الله تعالى في القرآن الكريم أن حبّ الله مرتبطٌ بحب الرسول واتباعه.

إن التفاف الصحابة حول النبي صلى الله عليه وسلم وحبهم ووفاءهم له كان السبب المؤثر في انتشار الإسلام داخل الجزيرة العربية وخارجها، وقد استمر المسلمون على حالهم في محبتهم وشوقهم للرسول (ص) بدءاً من الخلافة الراشدة، وأظهروا محبتهم التي تتقد في قلوبهم كالبراكين على مرّ الأزمنة والعصور، لكن محبتنا وشوقنا للنبي صلى الله عليه وسلم يجب ألا تبقى حبيسة قفص العاطفة، بل ينبغي أن تنير رسالته العالمية وأخلاقه العالية وأسوته الحسنة حياتنا، ويجب إحياء سنته وتطبيقها، وهذا النموذج

ليس نموذج المسلم المثالي فقط، بل يعد ضرورة للإنسان المثالي، لأن المؤمن الكامل هو الإنسان القدوة، وقد أخبرنا الله تعالى بأنه لطف بنا حين أرسل رسوله صلى الله عليه وسلم.[26]

**المصادر والمراجع**

ابن أمير البادشاه، تيسير التحرير، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر 1351.

الآمدي، سيف الدين، الإحكام في أصول الأحكام، المكتب الإسلامي، 1402.

البخاري، علاء الدين عبد العزيز بن أحمد، كشف الأسرار عن أصول البزدوي، بيروت 1994.

البغدادي، أحمد بن علي الخطيب، شرف أصحاب الحديث، أنقرة 1972.

الحصكفي، محمد بن علي، الدر المختار شرح تنوير الأبصار، دار الكتب العلمية، بيروت 2000.

حسيني، يوسف الشيخ، بحوث في أصول الفقه لغير الحنفية، القاهرة، بلا تاريخ.

الدسوقي، طه عبد الله، أصول الفقه، القاهرة 1957.

السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن علي، جمع الجوامع، بيروت 2002.

علي حسب الله، أصول التشريع الإسلامي، القاهرة 1976.

عمر عبد الله، سلم الوصول إلى علم الأصول، مصر 1955.

فياض الصوفي، عبد العظيم جواد، تيسير الوصول إلى المختار من علم الأصول، القاهرة 1963.

[26] آل عمران، /331.